الأمم المتحدة S/2016/938

مجلس الأمن

Distr.: General
7 November 2016
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيسة مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات

يسرني أن أقدم تقريري، بصفتي رئيسة مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، بشأن نتائج الدورة الحادية والثمانين التي عقدها المجلس في جنيف في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ويُرفق النص الكامل للاستنتاجات التي اعتمدها المجلس مع وثائق إضافية[(١)]، غير أني أود أن أسلط الضوء على بعض المسائل التي نوقشت خلال الدورة.

فخلال الجلسة العامة الافتتاحية، أدلت وفود من حكومتي العراق والكويت، بما في ذلك وفد من لجنة الخبراء الماليين العراقية، المسؤولة عن الإشراف على إيرادات النفط العراقي، ببيانات أمام المجلس.

وخلال الدورة، نظر مجلس الإدارة في الطلب العراقي بتأجيل إضافي للمطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠) بأن يودع العراق في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات نسبة ٥ في المائة من عائدات جميع مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، ونسبة ٥ في المائة من قيمة جميع المدفوعات غير النقدية للنفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسددة إلى مقدمي الخدمات، ما لم تقرر حكومة العراق ومجلس الإدارة خلاف ذلك، في إطار ممارسة سلطته على طرق كفالة تسديد المدفوعات في الصندوق. ولدى نظر مجلس الإدارة في طلب العراق، لاحظ المجلس أن الظروف الأمنية البالغة الصعوبة في العراق قد استمرت منذ اتخاذ المجلس القرارين ٢٧٢ (٢٠١٤) و ٢٧٣ (٢٠١٥) اللذين أجلت بموجبهما التزامات العراق على مدى عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على التوالي.

(١) لم تدرج في هذه الوثيقة.

081116 081116 16-19446 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وبعد دراسة متأنية، اتخذ المجلس القرار ٢٧٤ ((S/AC.26/Dec.274 (2016)، الذي تُرفق نسخة منه أيضا[1]. وهذا القرار أجل ما ذكر أعلاه من متطلبات حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على أن تستأنف عمليات الدفع لتغطية التعويضات المستحقة للجنة في عام ٢٠١٨، وفقا لقرار المجلس ٢٦٧ (٢٠٠٩). ولدى اتخاذ هذا القرار، لاحظ المجلس مع التقدير تأييد الكويت لطلب العراق والتزام العراق المستمر بالامتثال لالتزاماته على النحو المبين في الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠). وشدد المجلس أيضا على أهمية وفاء العراق بالتزاماته في الوقت المناسب، وأهمية تحلي اللجنة بالتزاهة واختتام ولايتها.

وأود أن أسلط الضوء على الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ٢٧٤ (٢٠١٦)، اللتين تنصان على أنه يوعز إلى الأمانة بأن تستكشف خيارات لضمان استمرار سداد مبلغ ٤,٦ بلايين دولار الذي لا يزال مستحقا للكويت وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى المجلس، وتُشجع حكومتا العراق والكويت على التعاون بشأن الخيارات المستقبلية التي يتم إطلاع الأمانة عليها.

وفيما يتعلق بطلب العراق الاطلاع على محفوظات اللجنة، أحاط المجلس علما بالبيانات التي أدلى بها وفد العراق في الجلسة العامة الافتتاحية وأكد مجددا مواقفه السابقة بشأن الطلب.

واعتمد مجلس الإدارة تقرير اللجنة المعنية بالمسائل الإدارية، التي اجتمعت أثناء الدورة ووافقت على ميزانية اللجنة لعام ٢٠١٧.

وتقرر مؤقتا أن تعقد الدورة المقبلة لمجلس الإدارة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

(توقيع) آنا ماريا مينينديس بيريس
السفيرة
رئيسة مجلس الإدارة